



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة السادسة

روما، ١٩-٢٠/٦/١٩٩٥

مستخرج من تقرير الدورة السابعة بعد المائة لمجلس المنظمة
(١٥-١١/٢٤/١٩٩٤): المسائل المتعلقة بهيئة الموارد الوراثية النباتية
(الفقرات من ٧٢ الى ٩٢ من الوثيقة CL 107/REP)

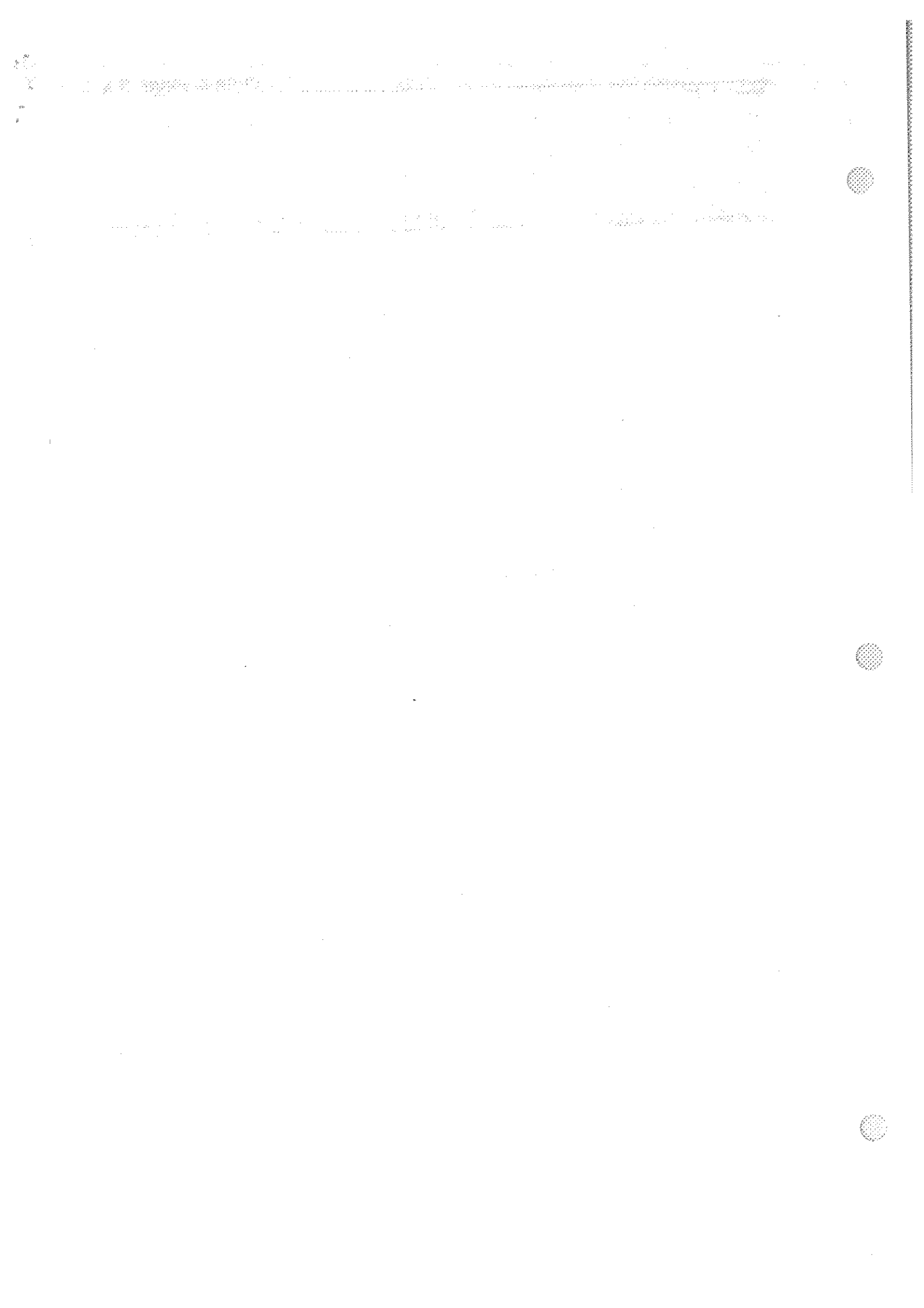
هيئة الموارد الوراثية النباتية

تقرير الدورة الاستثنائية لهيئة الموارد الوراثية النباتية
(روما، ٧-١١/١١/١٩٩٤) (١٤)

٧٢ - قدمت الأمانة تقرير الدورة الاستثنائية الأولى لهيئة الموارد الوراثية
النباتية. استناداً إلى الوثيقتين CL 107/8 و CL 107/8-Sup.1. ورحب
المجلس بتقرير الهيئة، وهنا الأمانة على الوثائق المعتمدة التي قدمت للهيئة.

٦/٢٠

(١٤) الوثائق: CL 107/8, CL 107/8-Sup.1, CL 107/PV/11, CL 107/PV/12
CL 107/PV/14



٧٣- ولاحظ المجلس أن الغرض الرئيسي من الدورة الاستثنائية للهيئة هو السيد، سلة من المفاوضات فيما بين البلدان بهدف تعديل التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية تمشيا مع قرار مؤتمر المنظمة رقم ٩٣/٧. وشدد المجلس على أهمية هذه العملية. وأعرب عدد من الأعضاء عن تفضيلهم إلحاق التعهد المعدل في شكل بروتوكول باتفاقية التنوع البيولوجي. ورأى بعض الأعضاء الآخرين معالجة هذه المسألة في وقت لاحق، وأشاروا، في هذا الصدد، إلى المرحلة الثالثة لتعديل التعهد الدولي حيث ستجرى معالجة هذه المسألة وحيث يجري الآن إعداد الوثائق الخاصة بها.

٧٤- وأيد المجلس توصيات الهيئة باطالة مدة دورتها التفاوضية القادمة إلى أسبوعين، على أن تعقد جماعة العمل دورة لمدة ثلاثة أيام قبل ذلك بشهرين. ورأى بعض الأعضاء ضرورة أن تستمر جميع الدورات الباقية التي ستعالج مسألة تعديل التعهد الدولي والمسائل المتعلقة بالمؤتمر الفني الدولي لمدة أسبوعين. واقترح عدد غير من الأعضاء زيادة عدد الدورات الاستثنائية المقررة للهيئة خلال ١٩٩٥ و ١٩٩٦ من دورة واحدة إلى دورتين. وأشار بعض الأعضاء إلى إنشاء مكتب له رئيس واحد وثلاثة نواب للرئيس لكامل عملية التفاوض على أن يتولى كل واحد منهم رئاسة مجموعة تفاوضية موازية. وقد أبرزت المعويات التي تواجه الكثير من البلدان في حضور عدة اجتماعات في وقت واحد.

٧٥- وأعرب المجلس عن اهتمامه بعملية تمويل الدورات العادية والاستثنائية للهيئة ولجماعة العمل التي ستدعو الحاجة إلى إنائها لمواصلة عملية التفاوض. وطلب من المنظمة إجراء التعديلات الضرورية على الميزانية العادية لتمويل هذه الاجتماعات، ولتعزيز دور أمانة الهيئة خلال هذه العملية. عما طلب من المدير العام البحث عن مصادر تمويل من خارج الميزانية لضمان مشاركة البلدان النامية في دورات الهيئة، ودعا الجهات المتبرعة المحتملة للمساهمة بخاء، في حساب الأمانة متعدد الأطراف الذي افتتحته المنظمة لهذا الغرض.

٧٦- ولاحظ بعض الأعضاء، أن قرار المؤتمر رقم ٩٣/٧ بشأن تعديل التعهد الدولي أوسع نطاقا من القرار رقم ٣ الوارد في وثيقة نيروبي الختامية بشأن الموافقة على النص المتفق عليه لاتفاقية التنوع الوراثي. واقترح بعض الأعضاء استشارة مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن النطاق الحقيقي للقرار رقم ٣ الصادر عن مؤتمر نيروبي. وأعرب أحد الأعضاء عن اعتقاده بضرورة إثارة هذه المسألة في مؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية. واسترعى المستشار القانوني اهتمام

المجلس إلى أن القرار ٩٣/٧ قد نوقش بصورة دقيقة ووفق عليه بالاجماع في المؤتمر الذي يعد أعين جهاز رياضي في المنظمة، وعلى ذلك فالقرار ملزم في نصوصه لكل من المجلس وهذه الموارد الوراثة الساتية.

٧٧ - ورأى بعض الأعضاء ضرورة زيادة تغطية المفاهيم التالية أو اضافتها خلال الشاواض بشأن النم المعدل للتعهد الدولي: الاستخدام المتدام للموارد الوراثة الساتية، والتوزيع العادل والمصف للمنافع المتخلمة من الموارد الوراثة الساتية، واحترام مبدأ السادة القطرية على الموارد الوراثة الساتية، وتنظم الحصول على الموارد الوراثة الساتية ونقا للتشريعات القطرية وعلى أساس مبدأ الموافقة المسقة عن علم فيما يتعلق بمياة الموارد في مواقعها الطبيعية وخارجها، والحاجة إلى اعتمادات جديدة واطافية، والاهتمام بنقل التكنولوجيات والحصول على الحديد منها.

٧٨ - وأعد المجلس أهمية التوسع في تعريف مفهوم حقوق المزارعين من أجل تيسير تطبيقه. وقدم عدة أعضاء بيانات أخرى، من بينها بيانات تقترح تطبيق حقوق المزارعين على المزارعين وعلى تنظيمات المزارعين سواءً سواء، وأن يعهد للحكومات القطرية بتنفيذ هذه الحقوق، وأن يمار إلى تنفيذها من خلال نظام تقدم، بموجبه، الشعوبيات للبلدان التي تعد منشأ التنوع البيولوجي، وأن تتضمن أحكاماً بشأن معارف المزارعين والتكنولوجيات المحلية، وينبغي تحديد اجراءات انشاء الصندوق الدولي المشار إليه في القرار ٩١/٢ وشروط استخدامه والموافقة على هذه الاجراءات، وأن تتضمن حق المزارعين في اعادة زراعة البذور التي يمتلكونها.

٧٩ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي الثاني الرابع للموارد الوراثة الساتية عام ١٩٩٦، أعرب المجلس عن ارتياحه لما أحرزته الأمانة، من تقدم في هذا السياق، وحث الأمانة على الاستمرار في اتصالاتها المباشرة مع البلدان المعنية، وأشير إلى أن هذا التقدم سيج نوبة فريدة أمام البلدان النامية لتقديم مساهماتها في خطة العمل العالمية، وأعرب المجلس عن شكره للبلدان المتقدمة والنامية التي قدمت مساهمات مالية لهذا المشروع، ولاسيما ألمانيا التي ستضيف أيضاً المؤتمر الدولي الثاني، عما حث المجلس بقية البلدان والمؤسسات على تعبئة الأموال الاضافية من خارج الميزانية التي تلزم لاستكمال تمويل المشروع، واقترح تعزيز الأمانة، عما اقترح بعض الأعضاء، إتاحة اعتمادات من البرنامج العادي إذا اقتضى الأمر، وأبرز المجلس أهمية ضمان مشاركة كل من المعهد الدولي للموارد الوراثة الساتية، وبقية المراعى الدولية لبحوث الزراعة في عملية التحضير للمؤتمر الدولي الثاني الرابع.

٨٠ - ولاحظ المجلس أنه سوف يتم خلال عملية التحضير للمؤتمر الدولي الفنى الرابع، إعداد التقرير الأول عن حالة الموارد الوراثية النباتية فى العالم، وخطة العمل العالمية محوبة التكاليف. واقترح نعم الأعضاء أن يشارك فى أعمال المؤتمر الدولي الفنى الرابع مانعو السياسات من المستويات العليا، بينما رأى آخرون أن يعقب هذا المؤتمر اجتماع رفيع المستوى يمكن أن يوافق على التعهد الدولي المعدل أو يصادق عليه، فى حالة الانتهاء من المفاوضات الخاصة بهذا التعديل فى ذلك الوقت، إلا أن البعض الآخر رأى أن هذا الاقتراح سابق لأوانه. ووافق المجلس على أن تنظر هيئة الموارد الوراثية النباتية فى مسودة الوثيقتين، وأن تعمل هذه الهيئة عجلة تحضيرية للمؤتمر الدولي الفنى الرابع.

٨١ - ولاحظ المجلس أن الطابع القطرى لعملية التحضير للمؤتمر المذكور سوف يكفل التزام البلدان بتنفيذ وتمويل خطة العمل العالمية محوبة التكاليف. عدلك أشار المجلس الى أن وثيقتى التقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية فى العالم، وخطة العمل العالمية، سوف تسهلان تنفيذ التعهد الدولي وتنفيذ حقوق المزارعين.

٨٢ - وتناول المجلس اسم المؤتمر الدولي الفنى الرابع، واقترح بعض الأعضاء اسقاط لفظة "الفنى" من اسم المؤتمر. ولاحظ المجلس أنه قد استخدمت أسماء مختلفة فى شتى المحافل. فمؤتمر المنظمة أطلق عليه، عام ١٩٩١، اسم "المؤتمر الدولي الفنى الرابع بشأن صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها"، فى حين أشير اليه فى جدول أعمال القرن ٢١، عام ١٩٩٢، باسم "المؤتمر الدولي الفنى الرابع لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام للأغذية والزراعة"، عما أشار اليه مؤتمر المنظمة، عام ١٩٩٢، باسم "المؤتمر الدولي الفنى الرابع للموارد الوراثية". ولاحظ المجلس أنه لا يستطيع تغيير الاسم الذى استخدمه المؤتمر فى دورته الأخيرة، ولكنه أقر بضرورة تغيير اسم المؤتمر الدولي الفنى على أنه يعطى صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام للأغذية والزراعة.

٨٣ - وأعرب المجلس عن ارتياحه لأن المدير العام ورئيس الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهذا الأخير نيابة عن ١٢ مرعزاً من مراکز البحوث الزراعية الدولية، قد وقعا فى ١٠/٢٦/١٩٩٤، اتفاقيات وضعت بموجها مجموعات الموارد الوراثية النباتية خارج مواقعها الطبيعية التى توجد فى بنوك الجينات، فى الشبكة الدولية تحت رعاية المنظمة، عما لوحظ أن الاتفاقية، كما تم التوقيع عليها، تضمنت تغييرات فى مشروع الاتفاقية التى أوصى بها مؤتمر

المظنة، وأن المراعى قد اعترف، بمقتضى المادة ٦ من الاتفاقية، بالسلطة الحكومية الدولية لمنظمة وتهيئة الموارد الوراثية النباتية لديها، في وضع سياسات الشبكة الدولية، وهنا المجلس بحرارة المنظمة والمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية، والمراعى الأخرى المنتمة للجماعة الاستشارية للحوث الزراعية الدولية، لتحقيقها هذا الأنجاز الهام. عدك أتفق مع الهيئة فيما دعت اليه من ضرورة أن تضاعف المنظمة من جهودها من أجل أن تمنع البلدان مجموعاتها القطرية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الشبكة الدولية لدى المنظمة.

٨٤ - وأسد المجلس أهمية عرى للتعاون بين المنظمة ومؤتمر الأطراف المشاركة في اتفاقية التنوع البيولوجي، سعيًا إلى ضمان التكامل والتعاون بشأن المسائل المرتبطة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وأبلغ المجلس بعرض المنظمة المشاركة في الأمانة المشتركة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وأشار إلى أن هذا العرض استند إلى الخبرات المكتسبة من تنفيذ القرار رقم ٢ من وثيقة نيروبي الختامية، الذي طلب مشاركة المنظمة الكاملة والفعالة في الأمانة المؤقتة للاتفاقية، وأن هيئة الموارد الوراثية النباتية قد أعربت عن تأييدها التام لهذا العرض، وأيد المجلس اقتراح المنظمة بالمشاركة في الأمانة المشتركة، وأعرب عن رغبته في أن ينظر فيه مؤتمر الأطراف بشكل ايجابي.

٨٥ - وأشار إلى مؤتمر أمريكا اللاتينية للتنوع البيولوجي الذي عقد في ليما، بيرو، يومي ٧ و ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، الذي حدد موقد الاقليم من المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية التنوع البيولوجي.

توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية^(١٥)

٨٦ - أخذ المجلس علما بالوثيقتين CL 107/18 و CL 107/8^(١٥)، ففلا عن تقديم الأمانة لهذا الموضوع، ولاحظ أنه قد أبدت وجهات نظر مختلفة بشأن مسألة توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية.

CL 107/18, CL 107/PV/12, CL 107/PV/14

(١٥) الوثائق:

٨٧ - ولم يشر المجلس أية اعتراضات محددة على مبدأ توسع اختصاصات الهيئة. غير أن المناقشة تركزت على الامكانيات العملية المتاحة، والتأثير المحتمل لتوسيع اختصاصات الهيئة على أعمالها الجارية، والانعكاسات المالية والمؤسسية والإدارية. وطرح طائفة واسعة من الآراء، بيد أن عل المتحدثين اتفقوا في التشديد على ضرورة أن تكون عملية توسيع اختصاصات الهيئة - إذا تم الشروع في تنفيذها - عملية حذرة وتدريجية.

٨٨ - وحيد عدد من الأعضاء، الشروع دون إبطاء، في عملية توسيع نطاق هيئة الموارد الوراثية النباتية ليشمل أيضا جوانب أخرى للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وأيدوا، بصفة عامة، البدء بإدراج الموارد الوراثية الحيوانية، واقترحوا الشروع فوراً في انشاء جماعة أو فريق عمل مخصص، في حدود الاعتمادات المالية الحالية. ويرى هؤلاء الأعضاء، أن ذلك يشكل إشارة واضحة للدلالة، ويؤعد مجددا اختصاصات المنظمة ودورها في مجال التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، ولن يؤثر على الأنشطة الجارية المتمثلة بالموارد الوراثية النباتية، عما اقترح أن يقرر مؤتمر المنظمة في دورته الثامنة والعشرين في ١٩٩٥ اقتراح هؤلاء الأعضاء، تغيير اسم الهيئة إلى «هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة».

٨٩ - بيد أن بعض الأعضاء رأوا أن توسيع الهيئة يمكن أن يؤثر سلباً على عملية المفاوضات الجارية، وعلى الأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية - وخاصة فيما يتعلق بتعديل التعهد الدولي والعملية التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي الفنى الرابع للموارد الوراثية النباتية - ولذا اقترحوا تأجيل النظر في توسيع اختصاصات الهيئة إلى ما بعد عام ١٩٩٦، واختتام المؤتمر الدولي الفنى الرابع، عما أعرب عن بعض القلق إزاء احتمال أن تجابه البلدان النامية صعوبات في إيجاد وفود قادرة على معالجة عدد من القطاعات في وقت واحد على نحو فعال.

٩٠ - وأشار أيضا عدد من الأعضاء، إلى ضرورة توفير المزيد من المعلومات والإيضاحات قبل أن يمكنهم تحديد مواقفهم النهائية من الاقتراح، وفي هذا الصدد، أعد العديد من البلدان أهمية إجراء دراسة شاملة للانعكاسات المالية والتنظيمية والإدارية على النحو الوارد في الفقرة ٤٨ من تقرير هيئة الموارد الوراثية النباتية.

٩١ - وأوصى المجلس بتقديم وثيقة إلى عل من لجنة الزراعة ولجنة الغابات ولجنة مبادئ الأسماء لدراساتها تتضمن تفاصيل المقترحات الخاصة بتوسيع اختصاصات الهيئة، بما في ذلك الجوانب الإدارية والمالية، ويمكن أن تشكل تعليقات هذه

السكان الثلاث الأساس للمنظمات التي تتجربها على من لجنة البرنامج ولجنة
المالية والدورة القادمة لجنة الموارد الوراثية النباتية، والمجلس في دورته
المقبلة، والذي يمكنه حينئذ التقدم بتوصيات عملية للمؤتمر في دورته عام ١٩٩٥.
وأشار المجلس إلى أن أي اقتراح بتوسيع اختصاصات الهيئة يقتضى، على أية حال،
موافقة المؤتمر الذي حدد أصلا اختصاصات الهيئة في البداية.

٩٢ - ووافق المجلس كذلك على عدد من النقاط من بينها: الحاجة العامة إلى إطار
حكومي دولي يعنى بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، وضرورة تلافى
حدوث أي ازدواجية مع وظائف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وضرورة
الاتساق الأنشطة الحالية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية من جراء توسيع
اختصاصات الهيئة.